

Distr.
GENERAL

S/1994/299
16 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أنقل إليكم الرسالة التالية المؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ الواردة من سعادة خوسي إدواردو دوس سانتوس، رئيس جمهورية أنغولا، مشفوعة بطلب تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أفونسو فان - دونيم مبيندا
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام
من رئيس أنغولا

يسرني كثيرا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرض على أنظاركم بعضا مما يساور حكومتي من شواغل تتعلق بالحالة في أنغولا وعملية المفاوضات الجارية في لوساكا.

وكما لا يخفى عليكم، فإن بند جدول الأعمال المتعلق بالمصالحة الوطنية يناقش حاليا، وتنشأ بعض الصعوبات نتيجة لسلوك الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا. فهذا الحزب، الذي أقر بهزيمته في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وفازت فيها الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بالأغلبية المطلقة، يطالب الآن بالمشاركة على قدم المساواة في الأجهزة الإدارية للدولة، ضاربا عرض الحائط بالمبدأ الديمقراطي الأساسي القاضي بأن يشكل الحزب الفائز الحكومة ويحكم البلد.

وما زالت الحكومة الأنغولية متمسكة باقتراحها الثابت بأن تبذل كل ما في وسعها لإحلال السلم، غير أنها لن تقبل مبدأ اقتسام السلطة في أنغولا على قدم المساواة، متنكرة بذلك لإرادة الناخبين ومفرغة الديمقراطية الأنغولية الفتية من مضمونها. فإن عملا من هذا القبيل لمن شأنه أن يكون سابقة خطيرة في الجنوب الأفريقي، حيث ستسعى الأحزاب المهزومة في الانتخابات لا محالة إلى حلول مماثلة باللجوء إلى الحرب.

غير أن الحكومة الأنغولية تدرك ما يمثله السلم والمصالحة من أهمية لجميع الأنغوليين، لضخامة مهام تعمير البلد وتوطيد الوحدة الوطنية والحكومة على استعداد، من هذا المنطلق لأن تعرض على الاتحاد الإشراف على أربع وزارات (التجارة، والصحة، والفنادق والسياحة، ومواد البناء).

وعلى مستوى نواب الوزراء، سيعين أفراد من الاتحاد في وزارات الدفاع والأشغال العامة والمناجم والاتصالات الاجتماعية والزراعة. كما ستوفر مناصب إضافية على المستويات الأخرى للإدارة الحكومية (المقاطعات والبلديات والقرى).

ونظرا لهذه الرغبة التي أبدتها الحكومة، والتي اعتبرها الوسطاء والمراقبون أمرا مرضيا، فإننا كنا مقتنعين بأن رد الاتحاد سيكون إيجابيا، غير أن هذا لم يحدث وفي إمكان المرء أن يتأكد في هذه اللحظة أنه أمام طريق مسدود.

ولعل الاتحاد لا يرغب في التوصل إلى اتفاق قبل أن يحسم الموقف الغامض القائم في جمهورية جنوب أفريقيا بين اليمين المتطرف والمؤتمر الوطني الأفريقي والحكومة.

وإذا كانت تلك هي نية الاتحاد، فإن محادثات لوساكا ستظل تتخبط لفترة غير محددة إلى أن ينفذ صبر الوسطاء والمفاوضين، ويتحول ما عقده المجتمع الدولي والأنغوليون من أمل على لوساكا عن حسن نية إلى كابوس رهيب.

ولهذه الأسباب، أعتقد أنه ينبغي ممارسة جميع أنواع الضغط على الاتحاد لحمله على اتخاذ موقف بناء واقعي في لوساكا إلى أن يبرم اتفاق واسع النطاق لإحلال السلم في أنغولا.

ومن الجدير بالذكر أنه قد يكون من المناسب أن يحدد مجلس الأمن في اجتماعه القادم بشأن أنغولا موعداً نهائياً لاختتام المفاوضات حتى لا تتخبط إلى ما لا نهاية بسبب ما قد ينتحله الاتحاد من ذرائع.

وإني أرجوكم أن تفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في الاجتماع القادم الذي من المقرر أن يجري فيه تحليل المسألة الأنغولية.

خوصي إدواردو دوس سانتوس

رئيس جمهورية أنغولا
